FINAL/OIC/2-CLM/2013/BAKU.DEC

إعلان باكو

الصادر عن الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل

باكو، جمهورية أذربيجان

25- 26 أبريل 2013

إعلان باكو
الصادر عن الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل
باكو، جمهورية أذربيجان
25- 26 أبريل 2013

نحن، الوزراء المكلفين بالعمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ورؤساء الوفود المشاركة في الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل المنعقدة في باكو، بجمهورية أذربيجان يومي 25 و 26 أبريل 2013؛

إذ نسترشد ببرنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي الذي أقرته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عُقدت في مكة المكرمة يومي 7 و 8 ديسمبر 2005؛

وإذ نشدد على بيان القاهرة الختامي الصادر عن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في القاهرة بجمهورية مصر العربية يومي 6 و7 فبراير 2013، وعلى الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي أقرها المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عُقدت في طرابلس بليبيا في شهر مايو عام 1977، وكذا على القرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن مختلف دورات مؤتمر القمة الإسلامي والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، والتي ترمي إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ نأخذ علماً بنتائج المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء العمل الذي عُقد في اسطنبول بالجمهورية التركية يوم 10 سبتمبر 2011؛

وإذ نعرب عن التزامنا بمواصلة سياسة الانفتاح والتعاون الوثيق مع المنظمات ذات الصلة في العالم والتي تزاول نشاطاتها في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، مثل منظمة العمل الدولية؛

وإذ نؤكد مجدداً أن الإسلام دين سلام وينادي بمبادئ تمجد القيم الإنسانية والتسامح تجاه الأديان والأعراق، ويدعو إلى التعايش السلمي بين سائر الأمم؛

وإذ نقر بأن التحديات الراهنة والتغيرات المتسارعة تحتم على منظمة التعاون الإسلامي تكثيف جهودها وتعزيز قدراتها للنهوض بمستوى التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ نعتقد أن العمل الكريم والمنتج وتوفير أماكن العمل الآمنة، كلها عناصر مهمة لضمان استدامة المجتمعات ومكافحة الفقر؛

وإذ نؤكد أهمية وضع النظام السليم للحماية الاجتماعية والذي يمكن للدول الأعضاء تسخيره كأداة فعالة للقضاء على الفقر ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

ووعياً منا بأن الإرهاب، والنزاعات، واحتلال الأراضي، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، والأزمات الاقتصادية، كلها عوامل تلحق أشد الضرر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء؛

قد قررنا حث الدول الأعضاء على:

- **إحداث** نظام مستدام للحماية الاجتماعية من خلال استحداث برامج اجتماعية فعالة تستهدف حماية رفاه أشد الناس ضعفاً في الدول الأعضاء في منظمة

التعاون الإسلامي.

- **إحداث** نظام شمولي ومُتاح للحماية الاجتماعية يؤمن الحماية للمصالح الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

- **العمل** باقتراح رئيس جمهورية أذربيجان لإنشاء مركز للعمل تابع لمنظمة التعاون الإسلامي، **والطلب** من الأمين العام الإسراع في إعداد الدراسات اللازمة لذلك، نظراً للحاجة الملحة لمثل هذه المؤسسة لما تعانيه الدول الأعضاء من مشاكل متعددة في مجال العمل .

- **توفير** بيئة مواتية لإعداد المشاريع داخل مناطق منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال اعتماد طرق عدة من جملتها نشر المعلومات اللازمة على نطاق واسع من أجل مشاركة المزيد من المؤسسات المالية الإسلامية والدولية ذات الصلة ومن القطاع الخاص كذلك، ومن ثم ضمان تنفيذها بشكل فعال.

- **تعزيز** التعاون وتبادل الخبرات، وذلك من أجل دعم جهود كل دولة من الدول الأعضاء بغية تعزيز العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية.

- **مواجهة** التحديات السكانية من خلال اعتماد سياسات حماية اجتماعية ملائمة ترمي إلى تعزيز مشاركة المرأة والشباب في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية والمهاجرين وأسرهم.

- **إحداث** شبكات بين المؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء، وضمان تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بينها لتطوير القوى العاملة المؤهلة والتنافسية والمعايير المهنية.

- **تعزيز** المشاركة في إعداد وتنفيذ السياسيات المتعلقة بالتشغيل والسلامة والصحة المهنية والحماية الاجتماعية على الصعيد العالمي.

- **إقامة** نظام للحوكمة الرشيدة في المجالات الملائمة لمكافحة الفقر والبطالة.

- **تعزيز** التعاون من أجل اعتماد مناهج وطرائق مبتكرة، وذلك من خلال إدخال برامج فعالة حول سوق العمل والمساعدة الاجتماعية للإسراع في التخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

- **إحداث** وتطوير نظام للحماية المستدامة لأكثر الفئات ضعفا ولأقل العمال المهاجرين القاطنين في الدول الأعضاء في المنظمة حماية.

- **التنديد** بكل مظاهر الإرهاب والنزعة الانفصالية العدوانية، والتشديد على أهمية الإسراع بتسوية النزاعات، والتي تؤثر جميعها سلباً على الرفاه الاجتماعي

وعلى ممارسة الناس لحقهم الاجتماعي في التشغيل، وفقاً لمعايير ومبادئ القانون الدولي، وخاصة ما يتعلق منها بسلامة الأراضي وحرمة الحدود المعترف بها دولياً للدول.

- **التنديد** كذلك بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وأعمال العدوان ضد الشعب الفلسطيني، لاسيما في القدس الشريف، وضد الأسرى واللاجئين.

- **التنديد،** وبشدة، بعدوان أرمينيا على جمهورية أذربيجان والذي أسفر عن احتلالها لإقليم ناغورنوكاراباغ ولسبع مقاطعات إدارية أخرى من جمهورية أذربيجان، وأدى إلى تدمير آلاف المنشآت الصناعية والزراعية وفقدان مئات الآلاف من الوظائف في جمهورية أذربيجان، **والإعراب** عن القلق إزاء محنة أكثر من مليون لاجئ ونازح أذربيجاني أبعدتهم أرمينيا، **والمطالبة** بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للجيش الأرميني من الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان.

باكو في 26 أبريل 2013.

-- -